

ضابطة عدلية لرصد المعاهد غير المرخصة في اللاذقية

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

أكد مدير تربية اللاذقية عبد الحنان صبيح في جلسة اجتماع مجلس محافظة اللاذقية الذي عقد مؤخراً بأن التربية تعمل على رصد ظاهرة المعاهد والمدارس غير المرخصة، مشيراً بوجود ٣٨ معهداً تعليمياً مرخصاً، و١٠٠ معهد مرخص كمعاهد لغات تجري فيها عمليات تدريبية. كاشفاً عن تشكيل لجنة سميت ضابطة عدلية مهمتها إجراء جولات لرصد المخالفات، مبيّناً أنه تم حتى الآن رصد ٤٩ معهداً غير مرخص ستخضع العقوبات بشأنها وفق المرسوم ٣٥ لعام ٢٠١٧ الذي يقضي بغرامة قدرها ٥٠٠ ألف ليرة وإغلاق المعهد وتحويل المخالف للقضاء، على حين تم تحويل الكثير من المدرسين ضمن الملاك للرقابة الداخلية على خلفية التعليم في المعاهد الخاصة.

وفي السياق نفسه تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الدروس الخصوصية من الظواهر السلبية التي استشرت في اللاذقية وانتقلت كاهل الأهالي لكن برضاهم رغبة منهم بتحقيق أبنائهم التفوق الدراسي في كل المراحل الدراسية تحت ذريعة أن العملية التعليمية في المدارس لم تعد كما كانت سابقاً، وأن المدرسين ونتيجة تركيزهم على الدروس الخصوصية والمعاهد التي تحقق لهم دخلاً إضافياً أصبح وقتهم مضغوطاً، ما يجعل أداءهم في المدرسة أداء واجب أو تحصيل حاصل، فالدخل الشهري يحصلون عليه مع بذل الجهد أو من مونه حتى إن بعض الأهالي يقولون وتقلّ عن أبنائهم إن بعض المدرسين يمضون فترة من الحصّة الدراسية في حالة استرخاء على الكرسي لتحقيق بعض الراحة، ليبدؤوا بعدها ممارسة واجبيهم في إعطاء الدرس دون اكتراث.

ويقول الأهالي إن ظاهرة تراجع مستوى أداء المدرسين في المدارس ليس وليد اليوم بل استشرى منذ سنوات طويلة ما اضطر الأهالي لاعتماد الدروس الخصوصية في المعاهد وكذلك في المنازل خاصة بعد ارتفاع معدلات القبول الجامعي التي تتطلب من جميع الطلاب العبقرية لتحصيل الدرجات التي يحتاجونها للفرع الذي يرغبون به، وهذا لا يحصل إلا بالتابعة منذ السنوات الدراسية الأولى التي تبدأ معها عملية البحث لدى الأهالي عن معاهد أو مدرسين خصوصيين، في ظل المعاهد والمراكز التي تتزايد عاماً تلو العام بعيداً عن الرقابة والمحاسبة حيث تصب الشوارع والأسوار ومواقف الباصات وحتى بعض الوسائل الإعلامية بالإعلان بالعروض الكثيرة التي تظهر ميزات المعاهد وما تقدمه وكذلك المدرسين الخصوصيين. والسؤال المطروح إذا كان لا بد من المعاهد والمراكز التعليمية والدروس الخصوصية، فلماذا لا يتم تعديل النظام التعليمي بتفريع المدرسين إما للدروس أو للتعليم في القطاع الخاص وذلك بعد تشجيع وتحفيز المدرسين برواتب جيدة تغنيهم عن العمل في المجالين العام والخاص؟



فوضى النقل الداخلي تتفاهم

باصات وسرافيس لا تلتزم بخطوطها الأصلية وتتقاضى مبالغ إضافية!

سلي كضيب رئيسة لإدارة التفتيش القضائي ومقترن نائب عام تغييرات تطول رأس الهرم في القضاء

محمد منار حميجو

البكري له الوطن؛ بداية للتغيير في القضاء

سعى مجلس القضاء الأعلى القاضي سلوى كضيب رئيسة للتفتيش القضائي بدلاً من محمد ديب مقترن الذي سماه المجلس نائباً عاماً للجمهورية بدلاً لخلف العزاوي وكلاماً عضو في المجلس الأعلى. ورأى رئيس غرفة الجنابات في محكمة النقض أحمد البكري أن هذه بداية للتغيير في القضاء، باعتبار أن التغييرات طالت الهرم وهما التفتيش القضائي والنائب العام للجمهورية. وفي تصريح له «الوطن» أكد البكري أن المستشارة سلوى كضيب مشهود لها بالصرامة في تطبيق القانون، وخصوصاً أن سيرتها الذاتية شاهدة على ذلك باعتبارها كانت مفتشة مركزية في محافظة حمص، معتبراً أن التفتيش القضائي بحاجة إلى مثل هذه الشخصيات. وبين البكري أن ديب مقترن معروف عنه الهدوء ومن ثم سميته نائباً عاماً للجمهورية في مكانها. وأشار البكري إلى أهمية إدارة التفتيش القضائي بأنه عصب القضاء عبر عمله التي تقوم به بمراقبة عمل القضاة في البت في الدعاوى وتطبيق القانون أثناء النظر بها، موضحاً أن هناك مفتشين قضائيين في كل العدليات يراقبون سير عمل المحاكم. وأضاف البكري: إن التفتيش القضائي تشكلت رأس هرم الوزارة ولذلك فإنهم من الطبيعي أن تضم قضاة يتمتعون بخبرة واسعة وكبيرة في عملهم. من جهته توقع مصدر قضائي أن تصدر قريباً تشكيلات قضائية تصدّر بطاقات شخصية بأسماء مالكيها الأصليين إلى أن مجلس القضاء الأعلى اكتمل بتسمية رئيس التفتيش والنائب العام للجمهورية ومن ثم فإن الخرف أصبح



محمود الصالح

النقل الداخلي في مدينة دمشق «فالج لا تعالج» فوضى في الخطوط وفوضى في الأسعار. المواطن هو الخاسر الأكبر، تردى الواقع المعيشي وتراجع الدخل بشكل مرعب أدى إلى توقف أصحاب الدخل «المهدود» عند أدنى التفاصيل من أجل الوصول إلى آخر الشهر بأقل الخسائر. وردت إلى «الوطن» العديد من الشكاوى من خلال الاتصالات الهاتفية عن فوضى النقل الداخلي، وبغية نقل الصورة بشكل موضوعي قمنا بإجراء هذا التحقيق الصحفي لمعرفة أسباب هذا «الفتان» غير الجبر في مسالة النقل الداخلي، على الرغم من كل الجهود والاستجابة التي تقدمها عناصر مرور دمشق في العمل على معالجة كل الشكاوى والمخالفات المرتكبة من السائقين، لكن الأمر بحاجة إلى جهود مشتركة من الجميع وخصوصاً محافظة دمشق. أسئلة عديدة طرحها علينا من التقنيان في مناطق تجمع الميكروباصات وباصات النقل الداخلي للقطاعات العام والخاص، وفيهم من الأمراض ما يشكل خطراً على حياة الركاب في وجود أي عارض صحي على السائق لاسمح الله، أما شركة النقل الداخلي فتقدم خدمات جيدة من خلال تشغيل باصاتها الجديدة علماً أنها كانت تمتلك ٥٠٠ باص قبل الأزمة والأمر لا كل ما لديها ١٥٠ باصاً منها ١٠٠ باص جديد دخلت الخدمة في العام قبل الماضي. واشتكى المواطنون أن السائق على الخطوط القصيرة يأخذ ٥٠ ليرة علماً أن الأجرة ٤٠ ليرة والحجة عدم وجود «فراطة» وفي بعض الأحيان لا يعطي السائق بطاقة للمواطن إلا إذا طلبها. البعض من السائقين يؤكدون أن الشركة تلتزمهم يومياً بعدد من البطاقات بقيمة تتراوح بين ١٦ إلى ٢٠ ألف ليرة ويوماً عليهم تصريف كبيرة وجميعهم كانوا يعملون في شركات النقل الداخلي العامة.

بدوره رئيس رقابة عمال النقل البري في دمشق مازن ياغي قال: نعم يتم منح السائقين في شركة النقل الداخلي بدمشق بطاقات بقيمة تتراوح بين ١٦-٢٠ ألف ليرة يومياً وفي اليوم التالي يجب على السائق أن يسد قيمتها. وأضاف: أنا حاورت المدير العام لشركة النقل الداخلي في هذا الموضوع وأكد لي أنه بعد اتخاذ هذا الإجراء زادت إيرادات الباصات وليس صحيحاً أن هناك سائقين لا يستطيعون تصريف البطاقات بشكل يومي. وعن صحة تعيين سائقين من كبار السن في شركات النقل الداخلي للقطاع الخاص بين ياغي أن المسترخص يضطر، نتيجة عدم وجود سائقين في البلد، إلى تشغيل سائقين كبار في السن والقانون يسمح بتشغيل السائق حتى سن ٦٥ سنة وعلى التأمينات الاجتماعية أن تراقب هذا الموضوع وتتابع إذا ما كانت هذه الشركات تقوم بتعيين سائقين فوق السن القانوني. من جانبه أكد مدير فرع التأمينات الاجتماعية في دمشق فراس نبهان له «الوطن» أن الفرع معنى بمراقبة مدى تقيد أرباب العمل بتسجيل العاملين لديهم في الخطة التأمينية ومن حق العامل أن يسجل في التأمينات حتى سن ٦٥ سنة وفي حال عدم تسجيل العامل في التأمينات هناك غرامات تفرض على رب العمل ونحن بشكل دائم نقوم بجولات على شركات النقل الداخلي للقطاع الخاص وغيرها من الفعاليات التجارية والاقتصادية والخدماتي للتأكد من التزام أرباب العمل بتسجيل عاملهم. أخيراً: نعتقد أن الجهات المعنية تستطيع فرض القانون على الجميع إذا توافرت الإرادة وبشكل خاص التزام السرافيس والباصات على حد سواء بالوصول إلى نهاية الخطوط المسجلة عليها وعدم تقاضي مبالغ زائدة عن التسعيرة لأن ذلك يرهق المواطنين الذين يستخدمون وسائل النقل العامة وهم من أصحاب الدخل «المهدود».

- ميداني؛ على المواطن أن يحمل في جيبه «فراطة» حتى لا يترك ذريعة للسائق!
- ياغي؛ نقص السائقين يضطر الشركات الخاصة لاستخدام المتقاعدین
- نبهان؛ نراقب مدى التزام أرباب العمل بتسجيل السائقين في التأمينات

التعليم العالي تمنح مكافآت تشجيعية لأعضاء الهيئة التدريسية في غير جامعاتهم الأم

ضبط ٢١٥٠ حبة كبتاغون جنائية حماة تقبض على عصابة بيع عقارات بغياب أصحابها

حماة- محمد أحمد خبازي



ألقى فرع الأمن الجنائي في حماة القبض على عصابة تعمل في نقل ملكية ورهن عقارات مستغلة غياب أصحابها عنها. وكشف مصدر في قيادة الشرطة له «الوطن» أن العصابة المكونة من ٦ أفراد كانت تعمل للاستفادة المادية من بيعها تلك العقارات إلى تزوير بطاقات شخصية بأسماء مالكيها الأصليين ووكالات مزورة، وأن ثمة تشابهاً كبيراً بين البطاقات الشخصية المزورة والبطاقات الشخصية التي تصدرها الجهات المعنية. وقال: إن المزورين المقبوض عليهم ٤ منهم من حماة والخامس من إدلب والسادس من حلب وقد باعوا عقاراً واحداً فقط وروهنوا آخر، وقد اعترفوا بما نسب إليهم وقد تم تقديمهم للقضاء المختص أصلاً.

كما ضبط عناصر فرع مكافحة المخدرات في حماة كمية من حبوب الكبتاغون والحشيش المخدر بعد مداومة مقر في حي دوار الجب بمدينة حماة. وقال مصدر في قيادة شرطة المحافظة له «الوطن»: بناء على تحريات ومتابعة فرع مكافحة المخدرات بحماة تم الاشتباه بوجود مروج للمخدرات في حي دوار الجب بمدينة حماة ومن خلال الرصد والملاحقة تم إلقاء القبض على (ع.ز) من أهالي قرية جبرين وقاطن بحماة متلبساً أثناء قيامه بعملية الترويج. وبالتحقق معه تبين أنه يخفي كمية من الحبوب المخدرة والحشيش في أحد الغرف وقد تمت مصادمته وضبط بداخله ٢١٥٠ حبة من نوع كبتاغون إضافة إلى ٧ غرامات من الحشيش المخدر. وقد اعترف المروج باشتراكه مع أشخاص آخرين في عملية الترويج، ويقوم عناصر فرع مكافحة المخدرات بملاحقتهم للقبض عليهم وتقديمهم للقضاء.

أصدر مجلس التعليم العالي قراراً بمنح عضو الهيئة التدريسية في الجامعة، الذي يقوم بالتدريس في جامعة أخرى غير جامعته الأم، إضافة إلى واجباته التدريسية في جامعته، مكافأة تشجيعية مقدارها ١٠٠ ل.س عن كل ساعة تدريسية فعلية. ونص القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، على منح عضو الهيئة التدريسية في الجامعات الأخرى، الذي يقوم بتدريس مواد تخصصية في كلية الفنون الجميلة التطبيقية بحلب، مكافأة تشجيعية مقدارها (٨٠٠) ل.س عن كل ساعة تدريسية فعلية نظرية وعملية، مع منح عضو الهيئة الفنية بالشروط ذاتها مكافأة تشجيعية مقدارها ٦٠٠ ل.س عن كل ساعة تدريسية فعلية نظرية أو عملية. ومنح مجلس التعليم العالي عضو الهيئة التدريسية بجامعة دمشق الذي يقوم بالتدريس في كلية تابعة لجامعته تقع في السويداء أو درعا أو القنيطرة، مكافأة تشجيعية مقدارها ٤٠٠ ليرة سورية عن كل ساعة تدريسية فعلية، ونص القرار على منح عضو الهيئة التدريسية في جامعة البعث الذي يقوم بالتدريس في كلية تابعة للجامعة تقع في السويداء أو درعا أو القنيطرة، إضافة إلى واجباته التدريسية مكافأة مالية تشجيعية مقدارها ١٠٠٠ ل.س عن كل ساعة تدريسية، و٧٠٠ ليرة سورية تمنح إلى عضو الهيئة التدريسية في

غرفة تجارة وصناعة طرطوس ضد «القسم» و«التجزئة»

طرطوس- الوطن

يبدو أن الصناعيين الوافدين خلال الأزمة في طرطوس وخاصة من أبناء حلب إضافة إلى عدد من صناعيي طرطوس يرغبون في إحداث غرفة صناعة منفصلة عن غرفة التجارة والصناعة القائمة في المحافظة لأسباب مختلفة نذكرها في كتاب تقدموا به إلى مديرية صناعة طرطوس وبعض الجهات المعنية. هذا الطلب لم يلاق الترحيب من أعضاء غرفة تجارة وصناعة طرطوس ولا من مجلس إدارتها لا بل لاقى الصدى وعدم القبول به وخاصة من الصناعيين الذين يرون أن هذا الطلب ليس له ما يسوغه في محافظة صغيرة لا تضم صناعات كبيرة ولا صناعيين كثرًا وأن بقاء التجار مع الصناعيين في غرفة واحدة يشكل مصدر قوة لهم ولغربتهم. طرحنا هذا الموضوع على رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس وهيب مرعي فأكد أن مجلس الإدارة لا يكون ضد تجزئة الغرفة عندما يطبق الأمر في المحافظات كافة من دون استثناء، وعندما تتوفر شروط ومقومات اقتصادية للتجزئة بدءاً من عدد الصناعات مروراً بعدد الصناعيين وانتهاء بإقامة المناطق الصناعية الكبيرة كما هو الحال في حلب وريف دمشق قبل الأزمة. وأوضح مرعي أن قسمة أو تجزئة الغرفة في ظل الواقع الحالي والظروف غير الطبيعية التي يمر بها بلدنا غير مسوغ لأسباب عديدة أبرزها أن أغلب التراخيص الصناعية التي منحت في طرطوس خلال سنوات الأزمة هي تراخيص مؤقتة، منح الكثير منها ضمن مسانحة أو تجمعات سكنية، وتعهد أصحابها

عن كل ساعة تدريسية فعلية، و٤٠٠ ليرة لعضو الهيئة الفنية الذي تنطبق عليه الشروط نفسها. ومنح المكافآت التشجيعية المذكورة في المواد السابقة إضافة إلى بدل الانتقال وأجور السفر وتعويضات الانتقال المحددة في القوانين والأنظمة النافذة وبما لا يزيد عن المبلغ المرصود لذلك في المادة ١٥ من قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧. ويتم التكليف وفق الحاجة الفعلية للتدريس في الكليات والأقسام المفتحة حديثاً التي لا يوجد فيها عدد كاف من أعضاء الهيئة التعليمية لتغطية العملية التدريسية والتي يقرها مجلس الجامعة المختص.